توجيه ابن الشجري (ت ٥٤٢ هـ) لشواذ القراءات في أماليه

الدكتور/ محمود بن كابر بن عيسى
الأستاذ المشارك بقسم الدراسات القرآنية – كلية التربية – جامعة الملك سعود المملكة العربية السعودية

The Treatment of Anomalous Qur'anic Readings by Ibn al-Shajari (d. 542 AH) in His *Amali*

Dr. Mahmoud bin Kaber bin Isa
Associate Professor, Department of Qur'anic Studies – College of Education – King Saud University, Kingdom of Saudi Arabia
mkaber@ksu.edu.sa

المستخلص

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آل بيته وصحابته والتابعين إلى يوم الدين؛ وبعد:

فإنَّ عِلمَ توجيه القراءات علمٌ جليلُ القدر، ودقيق المأخذ؛ ولذلك حَظِيَ باهتمام كبير من قِبَل كبار المفسرين والقراء وعلماء اللغة، وخدَمه كلٌّ منهُم من ناحيته، وتعدَّدت طرقهم في إفادة طلاب هذا العلم؛ فمنهم مَن أفرده بالتواليف المستقلة المستوعبة، ومن هؤلاء: أبو منصور الأزهري، وابن خالويه، وأبو علي الفارسي، وابن جني، وابن زَنْجَلة، ومَكّي بن أبي طالب، وابن أبي مريم الفَسَوي. ومنهم من اهتمَّ به في كتابٍ معيَّن ولم يترك موضعًا يُشكِل إلا ووجَّه قراءاته، كما فعل ذلك جمعٌ من المفسِّرين؛ كالطبري، والزمخشري، والثعلبي، وابن عطيَّة، وأبي حيَّان، والقرطبي، وغيرهم.

ومن مصادر توجيه القراءات: الكتُب التي ليست مَظِنَّة وجود مادة التوجيه فيها؛ لبُعدِ ما بينه وبين مضامينها، ككتب الأدب والتواريخ وشروح الحديث وغيرها، وقد رأيت اشتمالَ كتاب الأمالي لابن الشَّجَري على جملة كبيرة من توجيه القراءات، فاقتصرت على دراسة توجيه القراءات الشواذ عنده، من خلال نقطتين:

- بيان المُبهَم من أسماء القراء بها.
- ودراسة محل الاستشهاد بها على وجه اختصار غير مخِل.

وكان هدفُ البحث الرئيسُ: لفت انتباه الباحثين إلى وجود ثروةٍ كبيرة لتوجيه القراءات في غير مظنَّتها؛ لتتَّجِه الأنظار إلى هذه المصادر بالبحث والتصحيح والتوثيق منها.

Abstract

The research discusses the science of directing Quranic recitations, a precise and significant field that has received considerable attention from major exegetes, reciters, and linguists. Their approaches to serving this science varied: some dedicated independent, comprehensive works to it, such as Abu Mansur al-Azhari, Ibn Khalawayh, Abu Ali al-Farisi, Ibn Jinni, Ibn Zanjala, Makki ibn Abi Talib, and Ibn Abi Maryam al-Fasawi, while others addressed it within specific books, ensuring no ambiguous aspect of the recitations was left without clarification, as done by exegetes like al-Tabari, al-Zamakhshari, al-Tha'labi, Ibn 'Atiyya, Abu Hayyan, and al-Qurtubi, among others.

Among the sources for directing recitations are books not typically expected to contain such material due to their apparent disconnection from the subject, such as works of literature, history, and hadith commentaries. The research highlights that the book *Al-Amali* by Ibn al-Shajari contains a significant amount of material on directing recitations. The study focuses specifically on analyzing the direction of irregular (shawadh) recitations in this work, through two main points.

The primary objective of the research is to draw researchers' attention to the wealth of material on directing recitations found in unexpected sources, encouraging further exploration, verification, and documentation of these resources.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام الأتمَّان الأكملان على خير خلق الله أجمعين، وعلى آل بيته وصحابته والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين؛ أمَّا بعدُ:

فإن اللغة وكُتبَها أحدُ أهم مصادر علم توجيه القراءات، خصوصًا توجيه ما جاء من الاختلاف بين القراءات غيرَ مؤثِّر في المعنى؛ فإنَّ غالبَ من يُعنى به اللغويُّون والنُّحاة؛ وذلك لكونِ القراءاتِ شاهِدًا مَرضيًّا عندهم عند استدلالهم على أصول اللغات أو إثبات شهرتها وجودتها، أو الحكم لبعضِها أنه أفصحُ من بعض، أو أكثرُ أو أقلُّ استعمالًا.

ومَن طالعَ كتبَ اللغة سيَعِي أنَّ سلفنا الصالحَ من علماء اللغة أدركوا أهمية علم العربية لخدمة القراءات، فما فَتِئُوا يُضمِّنون عِلمَ التوجيه في كل صنوف التأليف وألوانه كما فعل ابنُ الشجري (ت ٥٤٢هـ)؛ فهو أحد أئمة العربية الكبار، الذين اكتملت أهليَّتهم، وأسهَم في إشادة صرحِها الخالدِ بوضع كتابه (الأمالي)، الذي يجدُه القارئُ موسوعةً مَلْأَى بالتفسير والأدب، والنحو المقارَن القائم على إيراد خلاف أعلام النحاة، والعُكوف عليها شرحًا وتفسيرًا واستدلالًا ونقدًا، حتى إنه ليس من المبالغة القول: إنه لم يَنقُل عن أحدِهم في موضعٍ إلَّا انتقده في موضعٍ آخَر من أماليه، إضافةً لعنايته البالغة ببيان معاني القرآن، وشرح الغريب، وإيراد القراءات وتوجيهها.

وحين رأيت توجيهَه للقراءات الشاذَّة مشتمِلًا على جملة من القراءات التي أُبهِم أصحابُها؛ لكونِ شهرتِها لا تبلغُ شهرةَ المتواتر الذي يورده اللغويُّون منسوبًا للقارئ به،

رأيت جمع هذه المواضع بحسَب ورودها في الكتاب، ودراستها باختصار غير مُخِلٍّ، بحيث يكتمل فيها هدفان:

- تعيين مَن أَبْهَمَ نسبةَ القراءات إليهم، وتسميتهم بعد الرجوع للمصادر في الشواذ.
- دراسة التوجيه الذي يورده، وإكمال مادته، أو توجيه ما لم يوردْ توجيهَه.

موضوع البحث، ومشكلته، وأسئلته:

موضوع البحث:

دراسة المواضع التي وجَّه فيها ابن الشجري القراءات الشاذة في كتابه الأمالي.

مشكلة البحث:

تدور حول القراءات الشاذة التي وجَّهها ابن الشجَري ولم يقرنْ معها قراءةً متواترةً، أو أبهم نسبتها للقارئ بها، أو نَسَبَها لمتأخِّري القراء، وقد قرأ بها من هو أجَلُّ منهم وأقدم.

أسئلة البحث:

١) ما القراءات الشاذة التي أوردها ابن الشجري في أماليه؟

٢) من أصحاب القراءات الشاذة التي عبَّر عنهم الشجري بلفظٍ مبهَم؛ كقوله: (وقد قُرئ فيما شذَّ– ولو جاءت التلاوة بكذا– قُرئ فيما خرج عن القراءات المشهورة)؟ وهل نسبتُه للقراءات مسبوقةٌ بنسبتها لمن هو أقدم وأعلم؟ كقوله: قراءة سعيد بن جبير: «ثم استخرجها من إعاء أخيه»، وهي قراءة أُبَي بن كعب رضي الله عنه قبل سعيد.

٣) ما موقف علماء اللغة والتفسير ممَّا أورده ابن الشجَري من التوجيه لهذه القراءات، عند اقتضاء توجيهه إيضاحًا، أو زيادةً عليه، أو مخالفةً له؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

١) بيان القراءات الشاذة التي أوردها ابن الشجري في أماليه، وتوثيقها من مصادرها.

٢) بيان أصحاب القراءات الشاذة الذين عبَّر عنهم الشجري بلفظ مبهم.

٣) بيان موقف العلماء ممَّا أورده ابن الشجَري من التوجيه لهذه القراءات.

ولم أترجم للأعلام الواردة أسماؤهم في البحث؛ لشهرتِهم العلمية، ووجود تراجم مستوعبة لهم في كتبهم المحقَّقة في رسائل علمية مطبوعة.

ترجمة ابن الشجري:

تقتضي طبيعة البحوث الأكاديمية الترجمة للأعلام المقصودين بدراسة آثارهم، لكنَّ ابن الشجَري تُرجم له بما لا مزيدَ عليه، ودُرستْ حياتُه وآثاره، ومن أكثر العلماء استيعابًا لترجمته، العلامة المحقق الدكتور/ محمود الطَّنَاحي، الذي حقق كتابَه الأمالي.

ولذا، رأيت الاقتصارَ في التعريف به على سطور مختصَرة أوردَها الإمام النووي في ترجمة ابن الشجري، فقال:

الإمام السيد الشريف النسب، العلَّامة ذو الشرفَين، أبو السعادات، هبة الله بن عبد الله بن علي بن محمد بن حمزة العلوي الحسني، المعروف بابن الشجري رضي الله

تعالى عنه؛ وكان مولده سنة خمس وخمسين وأربعمائة، وتوفي في شهر رمضان سنة اثنين وأربعين وخمسمائة[١].

وممَّا يدُلُّ على عُلُوِّ كعبِه في العلم: حفاوة أعيان اللغويين والبلاغيين والمفسِّرين بابن الشجري، وثناؤهم عليه. ولا أدلَّ على ذلك من هذه القصة التي أوردَها أبو البركات الأنباري في حديثه عن حَجَّة الزمخشري، حيث قال: (وحجَّ فجاءه شيخُنا الشريف ابن الشجري مهنِّئًا له بقدومه، فلمَّا جالَسَه أنشده الشريف فقال:

كَانَتْ مُسَاءلَةُ الرُّكبَانِ تُخْبرنِي عَنْ أَحْمَدَ بنِ عَلِيٍّ أَطيبَ الخَبَرِ

حَتَّى الْتَقَيْنَا فَلَا وَاللهِ مَا سَمِعَتْ أُذنِي بِأَحْسَنَ مِمَّا قَدْ رَأَى بَصْرِي

وأنشده أيضًا:

وَأَسْتَكْثِرُ الأَخْبَارَ قَبْلَ لِقَائِهِ فلَمَّا التَقَيْنَا صَغَّر الخَبَرَ الخُبْرُ

وأثنى عليه، ولم ينطق الزمخشري حتى فرَغ الشريف من كلامه، فلما فرغ، شكر الشريفَ وعظَّمه وتصاغَرَ له، وقال: إنَّ زيد الخيل دخل على رسول الله ﷺ، فحين بَصُرَ النبيَّ ﷺ رفع صوته بالشهادة، فقال له الرسول ﷺ: "يا زيد الخيل، كلُّ رجلٍ وُصف لي وجدتُه دونَ الصفة، إلا أنت، فإنك فوق ما وُصِفت". وكذلك الشريف، ودعا له، وأثنى عليه. قال: فعجب الحاضرون من كلامهما؛ لأن الخبر كان أليقَ بالشريف، والشعر أليق بالزمخشري)[٢].

وأمَّا شيوخُه وتلاميذه؛ فقد استوفى الطناحيُّ -رحمه الله- في مقدمة تحقيقه لكتاب الأمالي ذكرَهم، وأحسن بقيامه بترتيب ورُودِهم بحسَب وَفَيَاتهم.

التعريف بالأمالي:

يمكن اختصار منهج ابن الشجري في كتابه (الأمالي) في وصفه بأنه كان قائمًا على شكلَين:

- يختار بيتًا من الأبيات التي استشكل النحويُّون إعرابَها، أو اختلفوا فيه، ثم يستعرضُ أقوالَهم ومذاهبَهم في إعرابه، مورِدًا حُجَجَهم وشواهدَ كلٍّ منهم على ما ذهب إليه، ولا يَغفُلُ في أثناء ذلك بيانَ معاني غريب القرآن وتوجيه القراءات الواردة ضمنًا في سِجال الفريقين.
- يعقد مجلسًا نحْويًّا، ويُملي مادَّتَه على حضورِه، مستوعبًا ما فيه من التعريف والشواهد والأقوال.
- يحكي واقعةً أو خبَرًا، ثم يسترسلُ في حكاية موضوعاتٍ أخرى تتصل باللغة والنحو والشعر.

وهو في كل ذلك راسخُ القدَم فيما يعرضُ له من العلم، عالمٌ بنسبة المذاهب النحوية لأهلها، ومُلِمٌّ بشواهدها، وليس مكتفيًا بمجرَّد عَرضِ ذلك؛ فلا يُخلِي –غالبًا– أيَّ معقد خلاف من موقفه الذاتي منه.

مواضع القراءات الشاذة في أمالي ابن الشجري:

١– **قال تعالى:** ﴿قَالَ ٱللَّهُ هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡۚ لَهُمۡ جَنَّٰتٞ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗاۖ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُۚ ذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ ١١٩﴾ [المَائِـدَة : ١١٩]

قال ابن الشَّجَري: «وقد قرئ فيما شذَّ من القراءات السبع: (هذا يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقَهُمْ)؛ بنصب (صدقهم)[٣] مع نصب (يوم)، وإسناد (ينفع) إلى ضمير راجع إلى الله سبحانه وتعالى. ويَحتمل نصبُ (صدقهم) ثلاثة أوجه؛ أحدها: أن يكون مفعولًا له؛ أي: ينفع الله الصادقين لصِدْقِهم.

والثاني: أن تنصبه على المصدر، لا بفعل مضمَر، ولكن تعمل فيه {الصادقين}، فتُدخله في صلة الألف واللام، وتقدير الأصل: ينفع الله الصادقين صدقًا، ثم أضيف إلى ضمير «هم»، فقيل: صِدْقَهم، كما تقول: أكرمتُ القوم إكرامًا، وأكرمتُهم إكرامَهم. قال الله تعالى في الإفراد: ﴿وَمَكَرُوا مَكْرًا وَمَكَرْنَا مَكْرًا﴾، وفي الإضافة: ﴿وَقَدْ مَكَرُوا مَكْرَهُمْ﴾. ومِثلُه: ﴿وَزُلْزِلُوا زِلْزَالًا﴾، و﴿إِذا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا﴾.

والثالث: أن تنصبه بتقدير حذف الباء؛ لأنك تقول: نفعتُه بكذا، فيكون الأصل: ينفع الله الصادقين بصدقهم، فلما سقطت الباء وصل الفعل. ومثله في إسقاط الباء ثم إيصال الفعل قولُه سبحانه: ﴿إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ﴾؛ أي: بأوليائه؛ لأن المعنى: يخوِّفكم بهم؛ ويدلُّك عليه قوله: ﴿فَلا تَخافُوهُمْ﴾»[٤].

٢- **قال تعالى:** ﴿ وَٱلْبُدْنَ جَعَلْنَٰهَا لَكُم مِّن شَعَٰٓئِرِ ٱللَّهِ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ ۖ فَٱذْكُرُوا۟ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهَا صَوَآفَّ ۖ فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا۟ مِنْهَا وَأَطْعِمُوا۟ ٱلْقَانِعَ وَٱلْمُعْتَرَّ ۚ كَذَٰلِكَ سَخَّرْنَٰهَا لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٣٦﴾﴾ [الحَج : ٣٦]

قال ابن الشجري: «قراءة عبد الله: (فاذكروا اسم الله عليها صَوَافِنَ)؛ أراد معقَّلاتٍ قيامًا على ثلاث، شبَّه الإبل التي تقام لتُنحَر وإحدى قوائم البعير معقولة، بالخيل الصافنة»[٥].

قال الحافظ عبد الرزاق: (أخبرنا مَعْمَرٌ، عَنْ قَتَادَةَ فِي قَوْلِهِ فِي حَرْفِ ابْنِ مَسْعُودٍ (فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافِنَ)؛ أَيْ: مُعقَّلَةً قِيَامًا...)[٦]. وتُنسب هذه القراءة له، ولغيره[٧]. والفرق بين القراءتَين راجعٌ إلى معناهُما؛ فقد أخرج ابنُ أبي شيبة في مصنَّفه عن ليث ومجاهد، قالا: الصوَافُّ على أربعة، والصَّوافِنُ على ثلاثة)[٨].

٣- **قال تعالى:** ﴿ فَقَالَ إِنِّيٓ أَحۡبَبۡتُ حُبَّ ٱلۡخَيۡرِ عَن ذِكۡرِ رَبِّي حَتَّىٰ تَوَارَتۡ بِٱلۡحِجَابِ ٣٢﴾ [ص : ٣٢]

قال ابن الشجري: «في قراءة عبد الله: ﴿إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ﴾؛ بطرح قوله: {فقال}، وجاء في قراءته عكسُ هذا: (وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْراهِيمُ الْقَواعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْماعِيلُ يَقُولَانِ رَبَّنا)[٩]، والقول كثيرًا ما يُحذَف؛ لقوَّة العلم بمكانه، وقد اتَّسع حذفه في القرآن؛ كقوله تعالى: ﴿وَالْمَلائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بابٍ. سَلامٌ عَلَيْكُمْ﴾؛ أي: يقولون: سلام عليكم. وكقوله: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾؛ أي: فيقال لهم: أكفرتم بعد إيمانكم. وكقوله: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾؛ أي: يقولون: ما نعبدهم. وظاهر لفظ قوله تعالى: ﴿أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ﴾ أن انتصاب ﴿حُبَّ الْخَيْرِ﴾ على المصدر، وليس كذلك؛ لأنه لم يُخبِر أنه أحبَّ حبًّا مثل حبِّ الخير، كما قال: ﴿فَشارِبُونَ شُرْبَ الْهِيمِ﴾؛ أي: شربًا مثل شرب الهيم. وكقولك: ضربتُه ضربَ الأميرِ اللِّصَّ؛ أي: ضربًا مثل ضرب الأميرِ اللصَّ؛ لأنه لو أراد هذا لَأخرج الخيلَ عن أن تكون من الخير؛ إذ التقدير: أحببتُ الخيلَ حبًّا مثل

حبِّ الخير. وإذا كان هذا القياسُ ظاهرَ الفسادِ -كما ترى- كان انتصابُ ﴿حُبَّ الْخَيْرِ﴾ على وجهين:

أحدهما: أن يكون مفعولًا به، والمعنى: آثَرْتُ حبَّ الخير؛ لأنك إذا أحببت الشيء فأنت مُؤْثِرٌ له، وهذا قول الفرَّاء والزجَّاج، و﴿الْخَيْرِ﴾ ها هنا: هو الخيل، وتسميتُها بالخير مطابقٌ لقوله عليه السلام: «الخيل معقودٌ في نواصيها الخير»»[١٠].

قال النَّوْزاوازي: (في حرف ابن مسعود: {وَإِسمَٰعِيلُ يَقُولَانِ رَبَّنَا}، بزيادة (يَقُولَانِ)، وكذلك في مصحفه في الأنعام: {وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُو أَيْدِيهِمْ يَقُولُونَ أَخْرِجُوا أَنْفُسَكُمْ}، وكذلك في الزمر: {وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ يَقُولُونَ مَا نَعْبُدُهُمْ}، بزيادة قوله: {يَقُولُونَ} في الموضعين)[١١].

والوجه الثاني هو الذي بدأ به، وهو حذفُ القول؛ لقوة العلم بمكانه، وهو -إن شاء الله- أرجَحُ؛ لسببين:

١- أنه غنيٌّ عن ادِّعاء الزيادة على النصِّ المنزَل وتوقُّف المعنَى على هذه الزيادة، بتقدير قولنا: (آثرتُ حبَّ الخير). والقاعدة عند المفسِّرين أنه: إذا تردَّد المعنى بينَ قولينِ أحدُهما مبنيٌّ على النَّصِّ المنزَّلِ مِن غيرِ ادِّعاءِ الحذفِ، وفي الآخَرِ ادِّعاءُ حذفٍ؛ فلا يُصارُ إليه إلَّا بدليلٍ مُوجِبٍ. قال أبو حيان: (لا حاجةَ إلى ادِّعاءِ الحذفِ معَ صحَّةِ الكلامِ وبراعتِه دونَ تقديرِ ذلك المحذوفِ)[١٢].

٢- أنَّ حذفَ القول أبلغُ ها هُنا؛ لما استقرَّ في كلام العرب من كثرته واكتفائهم بالمقول، فالعرَبُ كما تذكُر فِعلَ القول كثيرًا فهي أيضًا تحذفُه كثيرًا، فوافقهم القرآنُ على كِلا الاستعمالَين، وجاء حذفُه فيه كثيرًا وذِكرُه كثيرًا أيضًا؛ قال ابن

الأنباري: (القول يُحذَفُ كثيرًا كما يُذكَرُ كثِيرًا)[١٣]. وقد ساق ابن الشجريّ بعضَ النظائرِ القرآنية لحذفه، وهي كثيرةٌ جدًّا في القرآن وكلام العرب؛ لأنَّ أسلوبَهم في ذلك قائمٌ على أنه إذا كان الفعل صالحًا لأن يكون بمعنى القولِ اكتُفيَ بذلك، وهذا منطَبقٌ على جواز أن يحتملَ الفعل (أحببتُ) معنى الفعل: (فقال)؛ قال السهَيليُّ: (والعربُ تحذف القولَ وتَكتفي بالْمَقُول) [١٤].

٤- **قال تعالى:** ﴿ ۞ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا مَّا بَعُوضَةٗ فَمَا فَوۡقَهَاۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَيَعۡلَمُونَ أَنَّهُ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّهِمۡۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلٗاۘ يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرٗا وَيَهۡدِي بِهِۦ كَثِيرٗاۚ وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلۡفَٰسِقِينَ ٢٦﴾ [البَقَرَة: ٢٦]

قال ابن الشجري: «رُوي عن رؤبة بن العجَّاج أنه قرأ: (مَثَلاً ما بَعُوضَةٌ)[١٥]، بمعنى الذي هو بعوضة. وعلى هذا قرأ يحيى بن يعمر: (تَمامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ)[١٦]؛ أي: الذي هو أحسنُ، وهذا وإن كان قبيحًا من حيث كان المحذوف ضميرًا مرفوعًا، وهو أحد ركني الجملة، فقد جاء مِثلُه في الشعر، نحو ما رواه الخليلُ عن العرب من قولهم: ما أنا بالذي قائلٌ لك سوءًا، ورُوي (شيئًا)، وإنما حسُن حذفُ المبتدأ العائدِ ها هنا؛ لتكثُّر الصِّلة بالموصول والجارِّ والمجرور. ومثلُه في التنزيل قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّماءِ إِلهٌ﴾؛ التقدير: الذي هو في السماء إله، وقوي الحذف ها هنا؛ لطول الصِّلة بالظرف، والظرف متعلِّقٌ بـ(إله)؛ لأنه في معنى معبود.

فإن قيل: هلَّا كان ﴿إِلهٌ﴾ مبتدأ، والظرفُ خبرًا عنه قُدِّمَ عليه؛ لأن المبتدأ متى كان نكرةً وخبرُه ظرفٌ وجب تقديم الظرف؛ كقولك: في الدار رجلٌ. وإذا كان ﴿إِلهٌ﴾ مبتدأ والظرف خبره، لم يُحتَج به إلى تقدير جزءٍ آخَر.

فالجواب: أن هذا التقدير يؤدِّي إلى إخلاء الصِّلة من عائد على الموصول لفظًا وتقديرًا؛ لأنك إذا جعلت الظرفَ خبرًا عن {إله} أضمرتَ فيه عائدًا على {إله}، وبقي الموصول بغير عائد، فقد ثبت بهذا صحةُ ما قرَّرته من تقدير مبتدأ راجع إلى الموصول»[١٧].

وبهذه القراءة استشهد ابن مالكٍ في شرح الكافية[١٨]، وهو يقررُ ضعفَ حذفِ العائد على الموصول إذا لم تطُل الصِّلةُ، وعضَدَ هذه القراءة بقول الشاعر: (مَنْ يُعْنَ بِالْحَمْدِ لا يَنْطق بِمَا سفَهٌ * وَلا يَجِدْ عَنْ سَبِيلِ الحِلْمِ والكَرَمِ)؛ أي: بما هو سَفَهٌ.

فالصلةُ في الآية هي (أحسنُ)، وفي البيت هي (سَفَهٌ)، وليست طويلةً هنا ليحسُن الحذفُ، لكنه جائزٌ، وهو قليل في كلام العرب، كما يفيده قوله في ألفيَّته: (إنْ يُستطل وصلٌ وإنْ لم يُستطل * فالحذفُ نزرٌ، وأبَوْا أنْ يُختزلْ)[١٩].

٥- قال تعالى: ﴿ وَٱصۡبِرۡ نَفۡسَكَ مَعَ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ رَبَّهُم بِٱلۡغَدَوٰةِ وَٱلۡعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجۡهَهُۥۖ وَلَا تَعۡدُ عَيۡنَاكَ عَنۡهُمۡ تُرِيدُ زِينَةَ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَاۖ وَلَا تُطِعۡ مَنۡ أَغۡفَلۡنَا قَلۡبَهُۥ عَن ذِكۡرِنَا وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ وَكَانَ أَمۡرُهُۥ فُرُطٗا ٢٨﴾ [الكَهْف : ٢٨]

قال ابن الشجري: «من زعم أنه كان حقُّ الكلام: (لا تعد عينيك عنهم)؛ لأن (تعدو) مُتَعَدٍّ بنفسه، فليس قوله بشيء؛ لأنَّ عَدَوْتُ وجاوزتُ بمعنًى، وأنت لا تقول: جاوز فلانٌ عينيه عن فلان، ولو جاءت التلاوة بنَصب العينين، لكان اللفظ بنصبهما محمولًا أيضًا على: لا تَصْرِفْ عينيك عنهم. وإذا كان كذلك فالذي وردت به التلاوة مِن رفع العينين يئول إلى معنى النَّصب فيهما؛ إذ كان ﴿لا تَعْدُ عَيْناكَ عَنْهُمْ﴾ بمنزلة لا تنصرف عيناك عنهم، ومعنى لا تنصرف عيناك عنهم: لا تصرف عينيك عنهم؛ فالفعلُ مسنَدٌ إلى العينين، وهو -في الحقيقة- موجَّهٌ إلى النبي صلى الله عليه وآله

وسلم، كما قال: ﴿فَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ﴾، فأَسنَدَ الإعجابَ إلى الأموال، والمعنى: لا تَعجب يا محمدُ بأموالهم. فتبيَّن ما ذكرته في هذا الفصل، فإذا عرَفْتَه عرَفتَ جهلَ الذي زعم أنه كان حقُّ العينين في الآية النصب»(٢٠).

وقراءةُ نصب العينَيْن التي وجَّهها ابن الشَّجَري غيرَ جازمٍ بأنها قراءةٌ لأحد، ثابتةٌ عند القراء، فهي قراءةُ الأعمَش؛ قال المَرَنْديُّ: (قَرَأ الأعمشُ: (وَلَا تُعْدِ) برفع التاءِ، وجزمِ العين، وكسر الدال؛ (عَيْنَيْكَ) بغير ألف)(٢١).

وقال السمين الحلبي: «وقرأ الحسن: (ولا تُعْدِ عَيْنَيْكَ)، مِنْ أَعْدى، رباعيًّا، وقرأ هو وعيسى والأعمش: (ولا تُعَدِّ)، بالتشديد من عَدَّى يُعَدِّي، مُضَعَّفًا، عدَّاه في الأولى بالهمزةِ وفي الثانيةِ بالتثقيلِ، كقولِ النابغة:

فَعَدَّ عَمَّا تَرَى إذ لا ارْتِجاعَ له وانْمِ القُتُوْدَ على عَيْرَانَةٍ أُجُدِ

كذا قال الزمخشري وأبو الفضلِ. ورَدَّ عليهما الشيخ: بأنه لو كان تعدِّيه في هاتين القراءتين بالهمزةِ أو التضعيفِ لَتَعَدَّى لاثنين؛ لأنه قبل ذلك مُتَعَدٍّ لواحدٍ بنفسه. وقد أقرَّ الزمخشري بذلك حيث قال: «يقال: عَدَاه؛ إذا جاوَزَه، وإنما عُدِّي بـ (عن)؛ لتضمُّنِه معنى عَلَا ونَبَا، فحينئذٍ يكون أَفْعَل وفَعَّلَ مِمَّا وافقا المجردَ»؛ وهو اعتراضٌ حسنٌ»(٢٢).

٦- **قال تعالى:** ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱجْتَنِبُواْ كَثِيرًا مِّنَ ٱلظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ ٱلظَّنِّ إِثْمٌ ۖ وَلَا تَجَسَّسُواْ وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا ۚ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ ﴿١٢﴾﴾ [الحُجُرَات : ١٢]

قال ابن الشجري: «قال الضَّحَّاك بن مُزَاحِم: قوله: ﴿وَلا تَجَسَّسُوا﴾؛ أي: لا تلتمس عورة أخيك، وقرأه[٢٣] أبو رجاء والحسن وابنُ سيرين: (وَلا تَحَسَّسُوا) بالحاء، وهو من إحساس البصر، ومنه قوله تعالى: ﴿هَلْ تُحِسُّ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ﴾؛ أي: هل ترى؟»[٢٤].

وبالحرفَين عبَّر النبي ﷺ بقوله في الحديث الصحيح كما: ((إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ، فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ، وَلَا تَحَسَّسُوا، وَلَا تَجَسَّسُوا، وَلَا تَنَاجَشُوا، وَلَا تَحَاسَدُوا، وَلَا تَبَاغَضُوا، وَلَا تَدَابَرُوا، وَكُونُوا عِبَادًا لِلَّهِ إِخْوَانًا))[٢٥].

وحَملُ التحسس على إرادة إحساس البصر ليسَ أوحدَ معانيه؛ فقد حُمل على غير ذلك أيضًا، قال ابن الملقِّن: (وعن ثعلب: التحسس بالحاء: أن يطلبه لنفسه، وبالجيم: أن يطلبه لغيره. وقال بعضهم: التجسس: البحث عن العورات، والتحسس: الاستماع. وقال بعضهم: الأول في الخير، والثاني في الشر. وقال الحربي: معناهما واحد، وهما التطلب بمعرفة الأخبار. وقال ابن الأنباري: إنما نسق أحدهما على الآخَر؛ لاختلاف اللفظين، كقولهم: (بُعدًا وسُحقًا ذكره)،كذا أجمع الهروي. وقال أبو عبد الملك: هو بالجيم: من بعيد، وبالحاء: من قريب، ويجوز أن يكونا واحدًا)[٢٦].

٧- **قال تعالى:** ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱجْتَنِبُواْ كَثِيرًا مِّنَ ٱلظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ ٱلظَّنِّ إِثْمٌ ۖ وَلَا تَجَسَّسُواْ وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا ۚ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ ﴿١٢﴾﴾ [الحُجُرَات : ١٢]

قال ابن الشجري: «قرئ فيما خرج عن القراءات المشهورة (فَكُرِّهْتُمُوهُ) بالتشديد، على ما لم يُسَمَّ فاعلُه؛ أي: بُغِّض إليكم»[٢٧].

هذه القراءة بالتشديد هي قراءةُ أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، قال ابن الأحنف: (وقرأ أبو سعيد الخُدْرِيُّ {فَكُرِّهْتُمُوهُ} بالتشديد، على غير تسمية الفاعل)[٢٨]. وقال المرندي في: (قوله: (فكُرِّهتموه) [الحجرات: ١٢] برفع الكاف وتشديد الراء: الزعفراني عن روح وابن أبي عبلة)[٢٩]. وقال أبو حيان: (قياسُه إذا ضُعِّفَ أن يتعدى إلى اثنين، كقراءة الخُدْرِيّ ومَن معه؛ أيْ جعلتم فكَرِهْتُمُوهُ)[٣٠].

٨- **قال تعالى:** ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ وَٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ وَٱلنُّجُومُ وَٱلْجِبَالُ وَٱلشَّجَرُ وَٱلدَّوَآبُّ وَكَثِيرٌ مِّنَ ٱلنَّاسِ ۖ وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ ٱلْعَذَابُ ۗ وَمَن يُهِنِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن مُّكْرِمٍ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَآءُ ﴿١٨﴾ ﴾ [الحَج : ١٨]

قال ابن الشجري: «قرأ بعض أصحاب الشَّواذِّ: (وَمَنْ يُهِنِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ مُكْرَمٍ)؛ أي: إكرام»[٣١].

قال النوزاوازي: (ابن أبي عبلة: بفتح الراء)[٣٢]، وقال المرندي: (بفتح الراء: ابن أبي عبلة، وابن الحصين، والزعفراني عن روح وابن مجلز)[٣٣].

وقال الثعلبي في توجيه ذلك: (بفتح الراء؛ أي: إكرام، كقوله تعالى: {أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ}، {أَنْزِلْنِي مُنْزَلًا مُبَارَكًا}؛ أي: إدخالًا، وإنزالًا)[٣٤].

٩- **قال تعالى:** ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا ﴿٨٩﴾ ﴾ [طه : ٨٩]

قال ابن الشجري: «تقول: أعلم أنْ لا يقومُ زيد، وأرى أنْ سيقومُ بكر؛ برفع (يقوم)، كما جاء في التنزيل: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾، وجاء فيه: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ

الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾؛ المعنى: أنهم لا يقدرون. وكذلك هي في مصحف أُبَيٍّ»(٣٥).

وهذا بابٌ تُخَفَّف فيه (أنَّ) الثقيلةُ ويبقى عملُها، وقد بوَّب عليه سيبويه في الكتاب، فقال: (بابٌ آخَرُ تكونُ (أنَّ) فيهِ مخفَّفةً)، ثمَّ قال: (وذلك قولك: قَد علِمتُ (أنْ) لا يقولُ ذاك، وقدْ تيقَّنتُ أنْ لا تفعلُ ذاكَ، كأنه قال: أنَّه لا يقول وأنَّك لا تفعل. ونظير ذلك قوله عزَّ وجلَّ: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾، وقوله: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾، وقال أيضًا: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾، وزعموا أنَّها في مصحف أُبَيٍّ: أنَّهم لا يقدرون)(٣٦). وفي الاستشهاد بقراءة أُبَي إشارةٌ إلى جواز بقاء عمل (أنَّ) الثقيلة بعد تخفيفها.

١٠- **قال تعالى:** ﴿ قُلْنَا ٱهْبِطُواْ مِنْهَا جَمِيعًاۖ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَاىَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٣٨﴾﴾ [البَقَرَة : ٣٨]

قال ابن الشجري: «قرأ بعض القراء: (فمن تبع هُدَيَّ)، و(قال هي عَصَيَّ)، و(يا بُشْرَيَّ هذا غُلامٌ)»(٣٧).

قال الروذباري: ((هديَّ) بغير ألف مشدَّدة الياء: الزُّبيري عن رجاله عن يعقوب، وكذلك (مثْوَيَّ)، و(محْيَيَّ)، و(عصيَّ)، و(بشريَّ)، و(رؤيَيَّ)، حيث كنَّ)(٣٨).

ووجه ذلك كما قال الزَّجَّاجُ: (ومن العرب من يقولون: "هُدَيَّ، وعَصَيَّ"؛ فمَن قرأ بهذه القراءةِ فإنما قلبت الألف إلى الياءِ، للياءِ التي بعدها، إلَّا أن شأن يَاءِ الإضافة أنْ يُكسر ما قبلَها، فجُعل بدلَ كَسْرِ ما قبلها -إذ كانت الألف لا يُكسَر ما قبلها ولا تُكسَر هي- قَلْبَها ياءً، وطَيءٌ تقول في (هُدًى)، و(عَصًا)، و(أَفْعًى)، وما أَشبَهَ هذا في

الوقفِ: (هُدَيْ)، و(عَصَيْ)، و(أفعيْ) بغير إضافة. وأنشد أبو الحسن الأخفش وغيرُه من النحويين:

تبشَّرِي بِالرِّفْهِ وَالْمَاءِ الرّوَيْ وَفَرَجٍ مِنْكِ قَرِيبٍ قَدْ أَتَيْ

وبعضُ العرب يُجري ما يُجريه في الوقف –في الأصل– مجراه في الوقف، وليس هذا الوجهَ الجيدَ. وزعم سيبويه أن الذين أبدلوا من الألف الياء، أبدلوها في الوقف ليكون أَبْيَنَ لها. وحكى أيضًا أن قومًا يقولون في الوقف: حُبْلَوْ، وأفْعَوْ، وإنما يحكي أهلُ اللغة والعلم بها كل ما فيها؛ ليتميز الجيد المستقيم المطَّرِد من غيره، ويُجتَنَب غيرُ الجيِّد، فالباب في هذه الأشياء أن تنطق بها في الوصل والوقف بألفٍ، فليس إليك أن تقلب الشيءَ لِعِلةٍ ثم تنطق به على أصله والعلة لم تزل؛ فالقراءة التي ينبغي أن تُلْزم هي: {هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ}، إلا أن تثبت برواية صحيحة (هُدَيَّ) فيقرأ بها. ووجهه من القياس ما وصفنا)[٣٩].

١١- **قال تعالى:** ﴿ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيۡهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُۚ إِنَّهُمُ ٱتَّخَذُواْ ٱلشَّيَٰطِينَ أَوۡلِيَآءَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَيَحۡسَبُونَ أَنَّهُم مُّهۡتَدُونَ ٣٠﴾ [الأَعْرَاف : ٣٠]

قال ابن الشجري: «وفي قوله تعالى: ﴿فَرِيقًا هَدَى وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ﴾ قولان؛ أحدهما: أن تنصب ﴿فَرِيقًا﴾ الأول، على أنه مفعول قُدِّم على ناصبه؛ لأن ﴿هَدى﴾ لم يشغل عنه بالعمل في غيره، وتنصب ﴿فَرِيقًا﴾ الثاني بإضمار فعل، في معنى قوله: ﴿حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلالَةُ﴾، تقديره: وأضلَّ فريقًا؛ فعلى هذا القولِ يكون الوقفُ على قوله: ﴿كَما بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾. والقول الثاني: أن تنصب (فريقًا)، و(فريقًا)، على الحال من المضمر في ﴿تَعُودُونَ﴾؛ أي: تعودون فريقًا مَهديًّا وفريقًا مُضَلًّا. فعلى هذا القول لا

يجوز الوقف على ﴿تَعُودُونَ﴾؛ لتعلق الحال بما قبلها، ويقوّي هذا القولَ قراءةُ أُبَي بن كعب: (تعودون فريقين فريقًا هدى وفريقًا حقَّ عليهم الضلالة»[٤٠].

قال الفراء: (وهي في قراءة أُبَيٍّ: (تعودونَ فريقين فريقًا هدى وفريقًا حقَّ عليهم الضلالة)، ولو كانا رُفِعا كان صوابًا، كما قال تبارك وتعالى: {كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تقاتل في سبيل الله وأخرى كافرة})[٤١].

١٢- **قال تعالى:** ﴿ يُدۡخِلُ مَن يَشَآءُ فِي رَحۡمَتِهِۦۚ وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمۡ عَذَابًا أَلِيمَۢا ﴿٣١﴾﴾ [الإنسَان : ٣١]

قال ابن الشجري: «وفى مصحف ابن مسعود: (وللظالمين أعدَّ لهم) بلام الجر في ﴿الظَّالِمِينَ﴾، على تقدير: وأعدَّ للظالمين أعدَّ لهم، ويجوز في العربية رفعُ ﴿الظَّالِمِينَ﴾ بالابتداء، والجملة التي هي ﴿أَعَدَّ لَهُمْ عَذابًا﴾ خبرُه.

ورُوي عن الأصمعي أنه سمع من يقرأ بذلك، وليس بمعمول به في القرآن؛ لأنه مخالفٌ لخطِّ المصحف، وللقراءة المجمَع عليها.

وأجاز الفرَّاء أن يكون الرفع فيه بمنزلة الرفع في قوله: ﴿وَالشُّعَراءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغاوُونَ﴾ وليس بمثل له؛ لأنَّ قبل قوله: ﴿وَالشُّعَراءُ﴾ جملة من مبتدأ وخبر، وقبل ﴿الظَّالِمِينَ﴾ جملة فعلية؛ فالرفعُ في ﴿الشُّعَرَاءُ﴾ هو الوجه، على ما ذكرته لك، والقرَّاءُ مجمِعون على الرفع فيه، والنصب في ﴿الظَّالِمِينَ﴾ هو الوجه»[٤٢].

قال النوزاوازي: (ابن أبي عبلة، وأبان بن عثمان: {والظالمون} بالواو، وهي قراءة ابن الزبير)[٤٣].

قال الطبري: (وذُكر أن ذلك في قراءة عبد الله: (وَلِلظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ) بتكرير اللام، وقد تفعل العربُ ذلك، ويُنشَد لبعضهم:

أقولُ لَهَا إذا سألَتْ طَلاقًا إلَامَ تُسارِعينَ إلى فِرَاقي

ولآخَر:

فأصْبَحْنَ لا يسأَلْنهُ عَنْ بِمَا بِهِ أصَعَّد فِي غاوِي الهَوَى أمْ تَصَوَّبا

بتكرير الباء، وإنما الكلام لا يسألنه عمَّا به)[٤٤].

وهذا الذي نفاهُ ابنُ الشَّجَري مُستبعِدًا مثليَّتَه لآية الشعراء، سبقه لنفيه بنفس العبارة مَكِّيُّ بن أبي طالب وآخَرون، ولكن حكاهُ ابن خالويهِ إجماعًا للنحويّين غير مُستبعِدِينَ صحَّتَه، ولا نفي المماثلة بينه وبين آية الشعراء، فقال: (ولو رفع {الظالمين} يجعله ابتداء وخبرًا، كان صوابًا بإجماع النحويين، كما قال تعالى: {وَالشُّعَرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ})[٤٥].

١٣- قال تعالى: ﴿ قَالَ فَٱذۡهَبۡ فَإِنَّ لَكَ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ أَن تَقُولَ لَا مِسَاسَۖ وَإِنَّ لَكَ مَوۡعِدٗا لَّن تُخۡلَفَهُۥۖ وَٱنظُرۡ إِلَىٰٓ إِلَٰهِكَ ٱلَّذِي ظَلۡتَ عَلَيۡهِ عَاكِفٗاۖ لَّنُحَرِّقَنَّهُۥ ثُمَّ لَنَنسِفَنَّهُۥ فِي ٱلۡيَمِّ نَسۡفٗا ٩٧﴾ [طه : ٩٧]

قال ابن الشجري: «وفى التنزيل: ﴿وَانْظُرْ إِلى إِلهِكَ الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عاكِفًا﴾، ومنهم من يُلقي كسرةَ اللام على الظاء، ثم يحذفها، فيقول: ظِلْتَ، وقد قرأ به بعضُ أصحاب الشواذ»[٤٦].

قال الروذباري: ((ظِلتَ عليه) بكسر الظاء، على نقل حركة اللام المحذوفة إليها: نعيم بن يحيى عن الأعمش)[٤٧]. وقال النوزاوازي: (الأعمش، وابن أبي عبلة، وأبو حيوة،

وقتادة: بكسر الظاء، وهي قراءة ابن مسعود، وأبي البَرَهسَم... وعن يحيى بن يعمر ثلاث قراءات: بفتح الظاء، وكسرها، وضمِّها)[٤٨].

وهذه اللغةُ حُفظَ لها في العربية شاهدٌ شعريٌّ لرجُل من بني عقيل، وهو قوله:

أَلَمْ تَعْلَمِي مَا ظِلْتُ بِالْقَوْمِ وَاقِفًا عَلَى طَلَلٍ أَضْحَتْ مَعَارِفُهُ قَفْرَا

ونفَى ابنُ جِنِّي في (الخصائص) أن يكون الكسرُ لغة بني عقيل، وإن كان الشاعر منهم، فقال: (فكسروا الظاء في إنشادهم، وليس من لغتهم)[٤٩]. والكسرُ لغة أهل الحجاز كما قطع به الخليل بن أحمد، واستشهدَ لِلُغَتِهم بهذه القراءة؛ فقد قال: (فأمَّا أهلُ الحجاز؛ فيكسِرون الظاء على كسرة اللام التي أُلقِيَتْ، فيقولون: (ظِلْنا) و(ظِلْتُم)، والمصدر الظَّلول، والأمر منه ظَلَّ واظلَلْ، وقال الله جلَّ وعزَّ: {ظَلْتَ عَلَيْهِ عاكِفًا}، وقُرئ: (ظِلْتَ عليه))[٥٠].

١٤- قال تعالى: ﴿ وَإِذَا ٱلرُّسُلُ أُقِّتَتْ ﴿١١﴾﴾ [المُرْسَلَات : ١١]

قال ابن الشجري: «من الواوات التي حذفوها وعوَّضوا منها همزة: كلُّ واو وقعت مضمومةً أولًا، وذلك على ضربين: لازم، وغير لازم؛ فغيرُ اللازم يكون في الاسم والفعل، فالاسم نحو: وجوه، ووقوف، ووعود، ووحول. والفعل نحو: وعد، ووزن، ووقف، ووقَّت. تقول على طريق الاستحسان: أجوه وأقوف وأعود وأحول، وأعد وأزن وأقف وأُقِّت، كما قرأ القرَّاء: ﴿وَإِذَا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ﴾، وانفرد أبو عمرو بالواو، وقرأ بعض أصحاب الشَّواذِّ: (إن يدعون من دونه إلَّا أُثُنًا)؛ أراد: وُثُنًا، جمع وثن»[٥١].

ولعل ابن الشجري أراد انفراد أبي عمرو بين القراء العشرة، وإلَّا فقد شاركه في هذه القراءة جَمعٌ من قُرَّاء البصرة وغيرهم؛ قال الروذباري: ((وُقِّتَتَ) بواو مرفوعة بلا همز:

الحسن، وأبو عمرو غير اللؤلؤي، ويونس، والرواسي عنه، وهي رواية أبي بكر بن مهران عن روح وزيد، مثله، خفيفة القاف، الحلواني عن يزيد، بهمزة مرفوعة خفيفة القاف أيضًا، الدوري عن يزيد، قال عيسى بن عمر الثقفي: وأهل اليمامة يقولون ذلك، الباقون بهمزة مرفوعة مشددة القاف، إلَّا أن شيبة والزهري والعمري والهاشمي لَيَّنُوا الهمزَ)[٥٢].

أما قراءة (أثُنًا)؛ فقال فيها الروذباري: (أبو حنيفة، ومسلم بن جندب، وابن مسعود، وابن عباس: (أُثُنًا) بضم الهمزة، والثاء، ونون بعد الثاء)[٥٣].

وأما (وُثُنًا)؛ فحكاها ابن جِني قراءةً لابن عباس رضي الله عنهما، فقال: (وقراءة ابن عباس: (إلَّا وُثُنًا))[٥٤].

وعَزَاها الروذباري للإمام أحمد بن حنبل، فقال: (أحمد بن حنبل: (وُثُنًا) بضمتين، ونون بعد الثاء)[٥٥].

وقال السمين الحلبي: ((أُثُنًا) بضم الهمزة والثاء، وفيها وجهان؛ أظهرهما: أنه جمعُ وَثَن، نحو: أسَد وأُسُد، ثم قَلَبَ الواوَ همزةً لضمِّها ضمًّا لازمًا، والأصلُ: (وُثُن) ثم (أُثُن). والثاني: أن (وَثَنًا) المفردَ جُمِع على (وِثان)، نحو: جَمَل وجِمال، وجَبَل وجِبال، ثم جُمِع (وِثان) على (وُثُن)، نحو: حِمار وحُمُر، ثم قُلبت الواوُ همزةً؛ لِما تقدَّم فهو جمعُ الجَمْعِ. وقد رَدَّ ابن عطية هذا الوجهَ بأنَّ فِعالًا جمعُ كثرة، وجموعُ الكثرة لا تُجمع ثانيًا، إنما يُجمَع من الجموع ما كان من جموعِ القِلَّة. وفيه مناقشة، من حيث إن الجمع لا يُجمع إلَّا شاذًّا، سواء كان من جموعِ القلة أم من غيرها)[٥٦].

١٥- قال تعالى: ﴿ فَبَدَأَ بِأَوْعِيَتِهِمْ قَبْلَ وِعَآءِ أَخِيهِ ثُمَّ ٱسْتَخْرَجَهَا مِن وِعَآءِ أَخِيهِۚ كَذَٰلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَۖ مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِى دِينِ ٱلْمَلِكِ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُۗ وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴿٧٦﴾ ﴾ [يُوسُف : ٧٦]

قال ابن الشجري: «فإن كانت الواو الواقعة أولًا مكسورة، كواو وِشَاح ووِكَاف ووِسَادة، جاز همزُها، وهو أقلُّ من همز المضمومة؛ لأنَّ الكسرة دون الضمة في الثِّقل، فمِن النحويين من يَقصُر ذلك على المسموع، ومنهم من يجعله مَقِيسًا على همز المضمومة؛ لأن الكسرة أخت الضمَّة في الثِّقل، ألا ترى أنهم جعلوا حُكمَها حكمَ الضمَّة في استثقالها على ياء المنقوص، ومن ذلك قراءة سعيد بن جبير: (ثم استخرجها من إعاء أخيه)»[٥٧].

وهي قراءة أُبَي بن كعب رضي الله عنه؛ قال المرندي: (قرأ أُبَي بن كعب: (مِنْ إِعَاءِ أَخِيهِ)، بكسر الهمزة)[٥٨]. والدَّاعي لذلكَ القلبِ التخفيفُ كما قال المنتجب الهمداني: (وقُرئ: (إعاءِ أخيه) بالهمزة، على قلب الواو همزة، ونظيره: وسادة وإسادة، ووِجاح وإجاح، وهو السِّتْر، وإنما فرُّوا إلى الهمزة؛ لثِقَل الكسرة على الواو)[٥٩].

وقال الصغاني: (الإِعاءُ: لغةٌ في الوِعاء، وقرأَ أَبَانُ بنُ تَغْلِب، وعُبَيْدُ بن عُمَيْر، وعيسى بنُ عُمَر، واليَمانِيُّ: (مِنْ إِعَاءِ أَخِيهِ)...)[٦٠].

وهي لغةُ هذيل كما قال ابن عادل الحنبلي: (وقرأ سعيد بن جبير: (مِنْ إعَاءِ أَخِيهِ) بإبدال الواو همزةً، وهي لغة هذيليَّة، يُبدِلون من الواو المكسورة أوَّل الكلمة همزة، فيقولون: إشاح وإسادة، وإعاء في وِشَاح، ووِسَادة، ووِعَاء...)[٦١].

١٦- **قال تعالى:** ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمۡ كُفَّارٌ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيۡهِمۡ لَعۡنَةُ ٱللَّهِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلنَّاسِ أَجۡمَعِينَ ١٦١﴾ [البَقَرَة: ١٦١]

قال ابن الشجري: «مثل ذلك في العطف قراءة الحسن: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَماتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ أُولئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللهِ وَالْمَلائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾، عطف (الملائكة) و(الناس) على اسم الله، على المعنى؛ لأن التقدير: عليهم أنْ لَعَنَهُمُ الله»[٦٢].

قال النوزاوازي: (الحسن: (والملائكةُ والناسُ أجمعون) برفع التاء والسين، (أجمعون) بالواو مكان الياء)[٦٣].

وقال المرندي:: (قرأ الحسن وابن أبي عبلة وزيد بن علي والقارئ: (لعنةُ الله والملائكةُ والناسُ أجمعون)، بالرفع كلها)[٦٤]. وهذه القراءةُ محمولةٌ على جواز العطفِ على محل اسم الله؛ لأنه هو الفاعل في المعنى.

قال ابن مالك: (المجرور بالمصدر المضاف إمَّا مرفوعُ المحلِّ، وإما منصوبُه؛ فلَكَ فيما نُعِت به أو عُطفَ عليه أن تجرَّه حملًا على اللفظ، وهو الأجودُ ما لم يعرض مانعٌ، ولك أن تنصبه حملًا على الموضع إن كان المجرور منصوبَ الموضع، وأن ترفعه إن كان المجرور مرفوعَ الموضع؛ فالجرُّ مُستَغنٍ عن شاهدٍ، ومن شواهد الرفع قراءة الحسن: (عليهم لعنةُ اللهِ والملائكةُ والناسُ أجمعون)، فهذا شاهد على رفع المعطوف؛ لكون المجرور فاعلًا في المعنى. ومثلُه قولُ الشاعر:

يا لعنةَ اللهِ والأقوامِ كلِّهِمُ والصَّالِحون على سَمعانَ من جارِ)[٦٥].

وأبَى إعمالَ هذه القراءةِ ابنُ جرير –مع جوازِ مقتضاها في العربية– من أجلِ مخالفتها مصاحف المسلمين، وما أجمعوا عليه من القراءة، فقال: «وذلك وإن كان جائزًا في

العربية، فغيرُ جائزةٍ القراءةُ به؛ لأنه خلافٌ لمصاحف المسلمين، وما جاء به المسلمون من القراءة مستفيضًا فيها، فغيرُ جائز الاعتراضُ بالشاذِّ من القول على ما قد ثبتت حُجَّتُه بالنقل المستفيض)[٦٦].

١٧- **قال تعالى:** ﴿ أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ ٱلْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنۢ بَعْدِى ۖ قَالُوا۟ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴿١٣٣﴾ ﴾ [البَقَرَة : ١٣٣]

قال ابن الشجري: «فالياء التي قبل ياء المتكلم في قوله: أبيَّ، ياء الجمع التي في أَبِينَ، لا لامُ أبٍ، فوزنُ أبيّ: فَعِيٌّ، لا فعلي، وعلى هذا الجمع حُملت قراءة من قرأ: (نعبد إلهك وإله أبيك إبراهيم وإسماعيل وإسحاق)؛ ليكون بإزاء ﴿آبائِكَ﴾ في القراءة الأخرى»[٦٧].

قال الروذباري: (وقال أبو علي في مفرده عن الحسن: (وإله أبيك) على واحد، وهي قراءة ابن عباس، ويحيى بن يعمر)[٦٨].

وقال المرندي: (قوله: (نعبد إلهك وإله أبيك إبراهيم) [البقرة: ١٣٣]، بقصر الهمزة وكسر الباء وإسكان الياء: الحسن، والجحدري، وأبي البرهسم)[٦٩].

والجمعُ الذي أشار إليه ابن الشجري عند هذه القراءة هو جمع المذكر السالم؛ فقد جُمع لفظ (أبٍ) جمعَ سلامةٍ، فقيل فيه: (أَبُونَ، وأَبِينَ)، وعلى ذلك حُمل قول الشاعر:

فَلَمَّا تَبَيَّنَّ أَصْوَاتَنَا بَكَيْنَ وَفَدَّيْنَنَا بِالأَبِينا

قال ابنُ جِنّي ردًّا على مَن حمَل هذه القراءةَ على الإفراد:

(قولُ ابنِ مجاهد بالتوحيد لا وجهَ له؛ وذلك أن أكثر القراءة «وإله آبائك» جمعًا كما ترى، فإذا كان أبيك واحدًا كان مخالفًا لقراءة الجماعة؛ فتحتاج حينئذٍ إلى أن يكون أبيك هنا واحدًا في معنى الجماعة، فإذا أمكن أن يكون جمعًا كان كقراءة الجماعة ولم يحتج فيه إلى التأول لوقوع الواحد موقع الجماعة. وطريق ذلك أن يكون (أبيك) جمعَ أبٍ على الصحة، على قولك للجماعة: هؤلاء أَبُونَ أحرارٌ؛ أي: آباءٌ أحرارٌ، وقد اتَّسع ذلك عنهم. ومن أبيات الكتاب:

فَلَمَّا تَبَيَّنَّ أَصْواتَنا بَكَيْنَ وَفَدَّيْنَنا بِالأَبِينا

وقال أبو طالب:

ألم تَرَ أنّي بعدَ هَمٍّ هَمَمْتُهُ لفُرقَةِ حُرٍّ من أَبِينَ كِرَامِ

وقال الآخَر:

فَهْوَ يُفَدَّى بالأَبِينَ والخَالْ

وقد أشبعنا هذا الموضعَ في شرح ديوان المتنبي)[٧٠].

١٨- **قال تعالى:** ﴿ وَنَادَوْاْ يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَۖ قَالَ إِنَّكُم مَّٰكِثُونَ ٧٧﴾ [الزُّخْرُف : ٧٧]

قال ابن الشجري: «ورُوي عن بعض مَن لا بصيرةَ له أنه قال، وقد سمع عليًّا عليه السلام، وابن مسعود، ويحيى بن وثَّاب والأعمش قرؤوا: (ونادوا يا مال ليقض علينا ربُّك)، فقال: إنَّ عند أهل النار لشُغلًا عن الترخيم! فقال له من سمعه: ويحك! إن في هذا الاختصار مِن أهل النار لَمعنى لا يعرفه إلَّا ذو فَطانة؛ وذلك أنهم لما ذلَّت نفوسُهم، وتقطَّعت أنفاسُهم، وخَفِيَت أصواتُهم، وضعفت قُوَاهم، ولم تنفع شكواهم،

قصَّرت ألسنتُهم عن إتمام الاسم، وعجزوا عمَّا يستعمله المالكُ لقوله، والقادرُ على التصرُّف في مَنطِقِه»(٧١).

هذه القراءة أخرجها الدوري، فقال: (حدثنا عليُّ بنُ مسلم بن الهيثم الهاشميُّ، ثنا عاصمُ بن يوسف الحَنَّاطُ، عن قُطْبَةَ بنِ عبد العزيز السَّعدي، عن الأعمش، عن شِمْرِ بنِ عطيةَ، عن شَهْرِ بنِ حَوْشَبٍ، عن أُمِّ الدَّرْدَاءِ، عن أبي الدرداء، عن النبي ﷺ: «يَا مَالُ لِيَقْضِي عَلَيْنَا رَبُّكَ»، بِاللَّامِ)(٧٢).

وقال عبد الرزاق: (قال سفيانُ الثوريُّ: وفي حرفِ ابنِ مسعودٍ: (وَنَادَوْا يَا مَالُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ))(٧٣).

وقال النوزاوازي: (ابن مسعود، ويحيى، والأعمش: (يا مالِ) بحذف الكاف، وكسر اللام، وهي قراءة علي رضي الله عنه)(٧٤).

وممَّا ينبغي التحرُّز منه في هذا الموضعِ: متابعة ابن الشَّجَري في وصفه المعترضَ على القراءة بقوله: (لا بصيرة له- لا يعرفه إلَّا ذو فطانة)؛ لاحتمالٍ واردٍ، وهو كونُ المعترضِ على قراءةِ عليٍّ هو حبر الأمة وترجمان القرآن ابن عباسٍ رضي الله عنهُما، والاعتراض على القراءة لا تلزَم منه هذه النعوتُ؛ فقد اعترضَ الفاروق عمرُ الذي هُو خيرٌ وأعلمُ من ابن عبَّاسٍ على بعض القراءات بحضرة النبي ﷺ، ولم يَزِدْ ﷺ على أن بيَّن له أنها منزَلَةٌ على هذا الوجه الذي فاته العلمُ بقرآنيَّتِه. قال ياقوت الحموي: (ورُوي أن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه لما قرأ: (وَنادَوْا يا مالِ لِيَقْضِ عَلَيْنا رَبُّكَ)، أنكر عليه عبد الله بن عباس، فقال عليٌّ: هذا من الترخيم في النداء، فقال ابن عباس: ما أشغلَ أهلَ النارِ في النار عن الترخيم في النداء! فقال عليٌّ: صدقتَ)(٧٥).

والنُّحاةُ يوردونَ هذه القراءةَ استشهادًا على مسألة خلافية بين أهل البصرة والكوفة تتعلق بترخيم الرباعي، وهل يُحذف منه حرفٌ أو حرفانِ إذا كان ثالثُه ساكنًا؛ وذلك فرارًا من بقاء الثالث على حاله من السكون، فيكون حينئذٍ شبيهًا بالحروف، فقال البصريُّون فيما نقله ابن الأنباري: (الدليل على أن الترخيم يكون في هذه الأسماءِ بحذف حرفٍ واحد، أننا نقول: أجمعنا على أن حركة الاسم المرخَّم باقيةٌ بعد دخول الترخيم كما كانت قبل دخول الترخيم، من ضمٍّ وفتح وكسر، ألَا ترى أنك تقول في (بُرْثُن): (يا بُرْثُ)، وفي (جَعْفَر): (يا جَعْفَ)، وفي (مالك): (يا مَالِ). وقد قرأ بعض السلف: (ونادوا يا مال ليقض علينا ربك)، وذُكِرَ أنها قراءة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، فيبقى كلُّ واحدة من هذه الحركات بعد دخول الترخيم كما كانت قبل وجود الترخيم في أَقْيَسِ الوجهين، فكذلك ها هنا؛ وهذا لأن الحركات إنما بقيت على ما كانت عليه؛ ليُنْوَى بها تمام الاسم، ولو لم يكن كذلك لكان يجب أن يحرَّك المرخَّم بحركة واحدة)[٧٦].

١٩- قال تعالى: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٢﴾ [الفَاتِحَةِ : ٢]

قال ابن الشجري: «ومِن شأن العرب أن تحمل الشيءَ على الشيءِ، مع حصول أدنى تناسب بينهما، حتى إنهم قد حملوا أشياء على نقائضها:

ألَا ترى أنهم قد أتبعوا حركة الإعراب حركةَ البناء في قراءة من قرأ: ﴿الْحَمْدُ لِلّهِ﴾ بكسر الدال، وكذلك أتبعوا حركة البناء حركة الإعراب في قراءة من قرأ: (الْحَمْدُ لُلّهِ) بضم اللام»[٧٧].

قال النوزاوازي: (إبراهيم بن أبي عبلة، ويزيد بن قُطَيب: (الحَمْدُ لُلَّهِ)، برفع الدال وضم اللام، وهي قراءة قيس)[٧٨].

وقد وجَّه ابنُ جِنّي هذه القراءة قائلًا: (إنَّ ضمة الدال في (الحمد) إعرابٌ، وكسرة اللام في (لله) بناءٌ، وحُرمة الإعراب أقوى من حرمة البناء، فإذا قلت: (الحمدُ لُله)، فقريبٌ أن يغلب الأقوى الأضعفَ، وإذا قلت: (الحمدِ لِله) جَنَى البناء الأضعف على الإعراب الأقوى)[٧٩]، والإتباع عند العرَب غرضُه التخفيف في النطق.

قال القرطبي بعد إيراد قراءة ابن أبي عبلة هذه: (وطَلَبُ التجانُسِ في اللفظ كثيرٌ في كلامهم، نحو: أَجُوءُكَ، وهو مُنْحَدُرٌ من الْجَبَلِ، بضمِّ الدال والجيم)[٨٠]. ولكثرته في كلامهم بوَّب عليه علماء العربية في مصنَّفاتهم.

٢٠- **قال تعالى:** ﴿ إِنَّ أَوْلَى ٱلنَّاسِ بِإِبْرَٰهِيمَ لَلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ وَهَٰذَا ٱلنَّبِيُّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْۗ وَٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٦٨﴾﴾ [آل عِمْرَان : ٦٨]

قال ابن الشجري: «قرأ بعض أصحاب القراءات الخارجة عن قراءات السبعة: (إِنَّ أَوْلَى النّاسِ بِإِبْراهِيمَ لَلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ وَهذَا النَّبِيَّ) بالنصب، وقرأ آخرون: (النَّبِيّ) بالخفض؛ فمَن نصب عَطَفَه على الهاء من قوله: ﴿اتَّبَعُوهُ﴾؛ أي: اتَّبعوه واتَّبعوا هذا النبيَّ. ومَن خفض عَطَفَه على ﴿بِإِبْراهِيمَ﴾؛ فالتقدير: إنَّ أَوْلى الناس بإبراهيم وبهذا النبيّ للَّذين اتَّبَعوه»[٨١].

هذه القراءة في الواقع خارجةٌ عن القراءات الأربع عشرة كلِّها، وليست عن السبعة فقط، قال المرندي: (أمَّا فتحُ الياء؛ فقراءةُ أبي السمال، وغيره)[٨٢]. وقد وجَّهها الزمخشري بقوله: (وقرئ: وهذا النبيَّ، بالنصب، عطفًا على الهاء في {اتبعوه}؛ أي: اتبعوه واتبعوا هذا النبيَّ)[٨٣]. وقال أبو حيان: (فيكون مُتَّبَعًا لَا مَتَّبِعًا؛ أي: أَحَقُّ الناسِ بإبراهيمَ مَن اتَّبَعَه، ومحمدًا ﷺ)[٨٤].

قال المرندي: (أما كسر الياء؛ فقراءة: معاذ القارئ، وابن السَّمَيْفَع، وغيره)[٨٥].

الهوامش:

(١) تهذيب الأسماء واللغات (١٣٢/٤).

(٢) نزهة الألباء في طبقات الأدباء (٢٩٠).

(٣) انظر: التبيان للعكبري (٤٧٧/١)، البحر المحيط لأبي حيان (٦٣/٤)، وزاد في توجيهها وجهًا رابعًا، فقال: (أَوْ مَفْعُولٌ بِهِ؛ أَيْ: يَصْدُقُونَ الصِّدْقَ، كَمَا تَقُولُ: صَدَقْتُهُ الْقِتَالَ، وَالْمَعْنَى: يُحَقِّقُونَ الصِّدْقَ).

(٤) أمالي ابن الشجري (٦٩/١).

(٥) أمالي ابن الشجري (٨٥/١).

(٦) تفسير عبد الرزاق (٤٠٧/٢).

(٧) انظر: المحتسب (٨١/٢).

(٨) مصنف ابن أبي شيبة برقم (١٦٣٨١).

(٩) سورة البقرة: ١٢٧.

(١٠) أمالي ابن الشجري (٨٦/١).

(١١) المغني (٤٦٢/١).

(١٢) البحر المحيط (٣٦٧/١٠).

(١٣) الإنصاف (١١٣/١).

(١٤) الروض الأنف (٨٤/٣).

(١٥) وهي قراءة ابن مسعود، كما في شواذ القرآن للعكبري (٦٩/١)، قال ابن مهران بعد إيرادها: (وهي حُجَّةٌ لمن جعل (ما) صِلَةً). غرائب القراءات (ل، ٥ ب).

(١٦) قال الروذباري في جامع القراءات (٥٣٩/٢): (على الذي أحسنُ) بضم النون...، الحسن وزائدة بن قدامة عن الأعمش. وقال النوزاوازي في المغني (ص٨٠٩): (الحسن، وأحمد بن حنبل، وشبل في اختياره: برفع النون). وقال المرندي في قرة عين القراء (ص٧٢٤): (قوله:

بضم النون: الحسنُ والإمام أحمد والكسائي عن أبي جعفر، وشبل في اختياره، وعن ابن محيصن، وأبو رزين).

(١٧) أمالي ابن الشجري (١١٢/١).

(١٨) شرح الكافية الشافية (٢٩٦/١).

(١٩) ألفية ابن مالك (ص١٦).

(٢٠) أمالي ابن الشجري (١٢٥/١).

(٢١) قرة عين القراء (ص٩٩٤).

(٢٢) الدر المصون (٤٧٢/٧- ٤٧٣).

(٢٣) قال المرندي في قرة عين القراء (ص١٤٠٥): (قوله: (ولا تحسسوا) [الحجرات: ١٢] بالحاء غير المعجمة: ابن أبي عبلة وأبي رزين).

(٢٤) أمالي ابن الشجري (٢٢٩/١).

(٢٥) رواه البخاري برقم (٦٠٦٦)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢٦) التوضيح لشرح الجامع الصحيح (٤٦٠/٣٠).

(٢٧) أمالي ابن الشجري (٢٣٢/١).

(٢٨) البستان في إعراب مشكلات القرآن (١٢٥/٣).

(٢٩) قرة عين القراء (ص١٤٠٦).

(٣٠) البحر المحيط (٥٢١/٩).

(٣١) أمالي ابن الشجري (٣١٩/١).

(٣٢) المغني (ص١٢٨٤).

(٣٣) قرة عين القراء (ص١٠٨٧).

(٣٤) الكشف والبيان (٣١٧/١٨).

(٣٥) أمالي ابن الشجري (٣٨٤/١).

(٣٦) الكتاب (١٦٦/٣).

(٣٧) أمالي ابن الشجري (٤٢٩/١).

(٣٨) جامع القراءات (٣٣٣/٢).

(٣٩) معاني القرآن (١١٨/١- ١١٩).

(٤٠) أمالي ابن الشجري (٤٣/٢).

(٤١) معاني القرآن (٣٧٦/١).

(٤٢) أمالي ابن الشجري (٨٧/٢).
(٤٣) المغني (ص١٨٧٠).
(٤٤) جامع البيان (١٢٠/٢٤).
(٤٥) إعراب القراءات السبع وعللها (٤٢٥/٢).
(٤٦) أمالي ابن الشجري (١٧٢/٢).
(٤٧) جامع القراءات (٢٠/٣).
(٤٨) المغني (ص١٢٤٥).
(٤٩) الخصائص (٣٨٢/١).
(٥٠) العين (١٤٩/٨).
(٥١) أمالي ابن الشجري (١٨٧/٢).
(٥٢) جامع القراءات (٤٢٣/٣).
(٥٣) جامع القراءات (٤٧٥/٢).
(٥٤) المحتسب (١٩٨/١).
(٥٥) جامع القراءات (٤٧٥/٢).
(٥٦) الدر المصون (٩٢/٤).
(٥٧) أمالي ابن الشجري (١٨٩/٢).
(٥٨) قرة عين القراء (ص٩٠١).
(٥٩) الفريد في إعراب القرآن (٦١٥/٣).
(٦٠) كتاب الشوارد (ص٢٢).
(٦١) اللباب (١٦٨/١١).
(٦٢) أمالي ابن الشجري (٢٢٢/٢).
(٦٣) المغني (ص٤٧٥).
(٦٤) قرة عين القراء (ص٤٧٠).
(٦٥) شرح التسهيل (١٢٠/٣).
(٦٦) جامع البيان (٧٤٣/٢).
(٦٧) أمالي ابن الشجري (٢٣٧/٢).
(٦٨) جامع القراءات (٣٥٩/٢).
(٦٩) قرة عين القراء (ص٤٦٢).

(٧٠) المحتسب (١٩٩/١).
(٧١) أمالي ابن الشجري (٣٠٤/٢).
(٧٢) جزء فيه قراءات النبي ﷺ (ص١٤٦- ١٤٧).
(٧٣) تفسير عبد الرزاق (١٧٧/٣).
(٧٤) المغني (ص١٦٥٤).
(٧٥) معجم الأدباء (١٧/١).
(٧٦) الإنصاف (٢٩٦/١).
(٧٧) أمالي ابن الشجري (٣٦٨/٢).
(٧٨) المغني (ص٣٦٠).
(٧٩) المحتسب (١١٢/١).
(٨٠) تفسير القرطبي (١٣٦/١).
(٨١) أمالي ابن الشجري (٤٣١/٢).
(٨٢) قرة عين القراء (ص٥٦٧).
(٨٣) الكشاف (٣٧١/١).
(٨٤) البحر المحيط (٢٠٣/٣).
(٨٥) قرة عين القراء (ص٥٦٧).

المصادر المراجع

١- إعراب القراءات الشواذ، أبو البقاء العكبري (المتوفى: ٦١٦هـ)، المحقق: محمد السيد عزوز، عالم الكتب، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

٢- ألفية ابن مالك، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، دار التعاون، د.ط، د.ت.

٣- أمالي ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (المتوفى: ٥٤٢هـ)، المحقق: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي- القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ- ١٩٩١م.

٤- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

٥- البحر المحيط في التفسير، أبو حيَّان محمد بن يوسف الأندلسي (المتوفى ٧٤٥هـ)، المحقق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، د.ط، ١٤٢٠هـ.

٦- البستان في إعراب مشكلات القرآن- من الأنبياء إلى آخره، أحمد بن أبي بكر بن عمر الجبلي المعروف بابن الأحنف اليمني (المتوفى: ٧١٧هـ)، المحقق: الدكتور أحمد محمد عبد الرحمن الجندي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٣٩هـ- ٢٠١٨م.

٧- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (المتوفى: ٦١٦هـ)، المحقق: علي محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ط، د.ت.

٨- تفسير عبد الرزاق، أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (المتوفى: ٢١١هـ)، المحقق: د.محمود محمد عبده، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

٩- تهذيب الأسماء واللغات، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي الشافعي (المتوفى ٦٧٦هـ)، عُنِيَتْ بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية بالقاهرة، يُطلَب من: دار الكتب العلمية ببيروت.

١٠- التوضيح لشرح الجامع الصحيح = شرح صحيح البخاري، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري؛ المعروف بابن الملقِّن (المتوفى: ٨٠٤هـ)، المحقق: خالد الرباط، وجمعة فتحي، دار النوادر، دمشق- سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.

١١- جامع القراءات، أبو بكر محمد بن أحمد بن الهيثم الروذباري (كان حيًّا ٤٨٩هـ)، تحقيق: حنان عبد الكريم بن محمد العنزي، جامعة طيبة- المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٣٨هـ- ٢٠١٧م.

١٢- الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: ٦٧١هـ)، المحقق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية- القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م.

١٣- جزء فيه قراءات النبي صلى الله عليه وسلم، أبو عمر حفص بن عمر بن عبد العزيز بن صهبان الأزدي الدُّورِي القارئ (المتوفى: ٢٤٦هـ)، المحقق: حكمت بشير ياسين، مكتبة الدار، المدينة المنورة- السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

١٤- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة، د.ت.

١٥- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦هـ)، المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، د.ط، د.ت.

١٦- الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (المتوفى: ٥٨١هـ)، المحقق: عمر عبد السلام السلامي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

١٧- شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، المحقق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية- مكة المكرمة، الطبعة الأولى، د.ت.

١٨- الشوارد = ما تفرد به بعض أئمة اللغة، رضي الدين الحسن بن محمد بن الحسن القرشي الصغاني (المتوفى: ٦٥٠هـ)، المحقق: مصطفى حجازي، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية – القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

١٩- صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري (المتوفى: ٢٥٦هـ)، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٢٠- العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ)، المحقق: د.مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د.ط، د.ت.

٢١- غرائب القراءات وما جاء فيها من اختلاف الرواية عن الصحابة والتابعين والأئمة المتقدمين لأبي بكر الأصفهاني المعروف بابن مهران (المتوفى: ٣٨١هـ) دراسة وتحقيقًا، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، الباحث: براء بن هاشم بن علي الأهدل، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، سنة النشر: ١٤٣٨هـ- ١٤٣٩هـ.

٢٢- الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب الهمذاني (المتوفى: ٦٤٣هـ)، المحقق: محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة- المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.

٢٣- قرة عين القراء في القراءات، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد المرندي (توفي بعد ٥٨٨هـ)، دراسة وتحقيق: نسيبة بنت عبد العزيز بن محمد الراشد، رسالة علمية لنيل درجة الدكتوراه في قسم القرآن وعلومه، كلية أصول الدين، ١٤٣٨- ١٤٣٩هـ.

٢٤- الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: ١٨٠هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي- القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

٢٥- الكشف والبيان عن تفسير القرآن، أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق (المتوفى: ٤٢٧هـ)، المحقق: الإمام أبو محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.

٢٦- اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (المتوفى: ٧٧٥هـ)، المحقق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

٢٧- المحتسب في تبيين وجوه شواذِّ القرآن والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، وزارة الأوقاف- المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، د.ط، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

٢٨- المصنف في الأحاديث والآثار، أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (المتوفى: ٢٣٥هـ)، المحقق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد- الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

٢٩- معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (المتوفى: ٣١١هـ)، المحقق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب- بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

٣٠- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (المتوفى: ٢٠٧هـ)، المحقق: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة- مصر، الطبعة الأولى، د.ت.

٣١- معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ)، المحقق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي- بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.

٣٢- المغني في القراءات، محمد بن أبي نصر بن أحمد الدهان النوزاوازي (من علماء القرن السادس)، تحقيق: د.محمود بن كابر ين عيسى الشنقيطي، الطبعة الأولى، ١٤٣٩هـ- ٢٠١٨م.

٣٣- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، المحقق: إبراهيم السامرائي، الناشر: مكتبة المنار، الزرقاء- الأردن، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

References:

1. **Iʿrāb al-Qirāʾāt al-Shawādh**, Abū al-Baqāʾ al-ʿUkbarī (d. 616 AH), ed. Muḥammad al-Sayyid ʿIzzūz, ʿĀlam al-Kutub, Beirut-Lebanon, 1st ed., 1417 AH/1996 CE.
2. **Alfiyyat Ibn Mālik**, Muḥammad ibn ʿAbd Allāh Ibn Mālik al-Ṭāʾī al-Jayyānī, Abū ʿAbd Allāh, Jamāl al-Dīn (d. 672 AH), Dār al-Taʿāwun, n.d., n.p.
3. **Amālī Ibn al-Shajarī**, Ḍiyāʾ al-Dīn Abū al-Saʿādāt Hibat Allāh ibn ʿAlī ibn Ḥamza, known as Ibn al-Shajarī (d. 542 AH), ed. Dr. Maḥmūd Muḥammad al-Ṭanāḥī, Maktabat al-Khānjī, Cairo, 1st ed., 1413 AH/1991 CE.
4. **Al-Inṣāf fī Masāʾil al-Khilāf bayn al-Naḥwiyyīn: al-Baṣriyyīn wa al-Kūfiyyīn**, ʿAbd al-Raḥmān ibn Muḥammad ibn ʿUbayd Allāh al-Anṣārī, Abū al-Barakāt, Kamāl al-Dīn al-Anbārī (d. 577 AH), al-Maktabah al-ʿAṣriyyah, 1st ed., 1424 AH/2003 CE.
5. **Al-Baḥr al-Muḥīṭ fī al-Tafsīr**, Abū Ḥayyān Muḥammad ibn Yūsuf al-Andalusī (d. 745 AH), ed. Ṣidqī Muḥammad Jamīl, Dār al-Fikr, Beirut, n.d., 1420 AH.
6. **Al-Bustān fī Iʿrāb Mushkilāt al-Qurʾān – Min al-Anbiyāʾ ilā Ākhirih**, Aḥmad ibn Abī Bakr ibn ʿUmar al-Jabalī, known as Ibn al-Aḥnaf al-Yamanī (d. 717 AH), ed. Dr. Aḥmad Muḥammad ʿAbd al-Raḥmān al-Jundī, King Faisal Center for Research and Islamic Studies, 1st ed., 1439 AH/2018 CE.
7. **Al-Tibyān fī Iʿrāb al-Qurʾān**, Abū al-Baqāʾ ʿAbd Allāh ibn al-Ḥusayn ibn ʿAbd Allāh al-ʿUkbarī (d. 616 AH), ed. ʿAlī Muḥammad al-Bajāwī, ʿĪsā al-Bābī al-Ḥalabī wa Sharikāhu, n.d., n.p.

8. **Tafsīr ʿAbd al-Razzāq**, Abū Bakr ʿAbd al-Razzāq ibn Hammām ibn Nāfiʿ al-Ḥimyarī al-Ṣanʿānī (d. 211 AH), ed. Dr. Maḥmūd Muḥammad ʿAbduh, Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, Beirut, 1st ed., 1419 AH.
9. **Tahdhīb al-Asmāʾ wa al-Lughāt**, Abū Zakariyyā Yaḥyā ibn Sharaf al-Nawawī al-Shāfiʿī (d. 676 AH), ed. by a committee of scholars with the assistance of al-Maṭbaʿah al-Munīriyyah, Cairo; available from Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, Beirut.
10. **Al-Tawḍīḥ li-Sharḥ al-Jāmiʿ al-Ṣaḥīḥ = Sharḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī**, Sirāj al-Dīn Abū Ḥafṣ ʿUmar ibn ʿAlī ibn Aḥmad al-Anṣārī, known as Ibn al-Mulaqqin (d. 804 AH), ed. Khālid al-Rabāṭ and Jamʿah Fatḥī, Dār al-Nawādir, Damascus-Syria, 1st ed., 1429 AH/2008 CE.
11. **Jāmiʿ al-Qirāʾāt**, Abū Bakr Muḥammad ibn Aḥmad ibn al-Haytham al-Rawdhabārī (alive until 489 AH), ed. Ḥanān ʿAbd al-Karīm ibn Muḥammad al-ʿAnzī, Ṭaybah University, Medina, 1st ed., 1438 AH/2017 CE.
12. **Al-Jāmiʿ li-Aḥkām al-Qurʾān = Tafsīr al-Qurṭubī**, Abū ʿAbd Allāh Muḥammad ibn Aḥmad ibn Abī Bakr ibn Farḥ al-Anṣārī al-Khazrajī, Shams al-Dīn al-Qurṭubī (d. 671 AH), ed. Aḥmad al-Bardūnī and Ibrāhīm Aṭfīsh, Dār al-Kutub al-Miṣriyyah, Cairo, 2nd ed., 1384 AH/1964 CE.
13. **Juzʾ fīhi Qirāʾāt al-Nabī (ṣallā Allāh ʿalayhi wa sallam)**, Abū ʿUmar Ḥafṣ ibn ʿUmar ibn ʿAbd al-ʿAzīz ibn Ṣahbān al-Azdī al-Dūrī al-Qāriʾ (d. 246 AH), ed. Ḥikmat Bashīr Yāsīn, Maktabat al-Dār, Medina-Saudi Arabia, 1st ed., 1408 AH/1988 CE.
14. **Al-Khaṣāʾiṣ**, Abū al-Fatḥ ʿUthmān ibn Jinnī al-Mawṣilī (d. 392 AH), Egyptian General Book Organization, 4th ed., n.d.

15. **Al-Durr al-Maṣūn fī ʿUlūm al-Kitāb al-Maknūn**, Abū al-ʿAbbās Shihāb al-Dīn Aḥmad ibn Yūsuf ibn ʿAbd al-Dāʾim, known as al-Samīn al-Ḥalabī (d. 756 AH), ed. Dr. Aḥmad Muḥammad al-Khurrāṭ, Dār al-Qalam, Damascus, n.d., n.p.
16. **Al-Rawḍ al-Anf fī Sharḥ al-Sīrah al-Nabawiyyah li-Ibn Hishām**, Abū al-Qāsim ʿAbd al-Raḥmān ibn ʿAbd Allāh ibn Aḥmad al-Suhaylī (d. 581 AH), ed. ʿUmar ʿAbd al-Salām al-Salāmī, Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī, Beirut, 1st ed., 1421 AH/2000 CE.
17. **Sharḥ al-Kāfiyah al-Shāfiyah**, Muḥammad ibn ʿAbd Allāh Ibn Mālik al-Ṭāʾī al-Jayyānī, Abū ʿAbd Allāh, Jamāl al-Dīn (d. 672 AH), ed. ʿAbd al-Munʿim Aḥmad Harīdī, Umm al-Qurā University, Makkah, 1st ed., n.d.
18. **Al-Shawārid = Mā Tafarrada bihi Baʿḍ Aʾimmah al-Lughah**, Raḍī al-Dīn al-Ḥasan ibn Muḥammad ibn al-Ḥasan al-Qurashī al-Ṣaghānī (d. 650 AH), ed. Muṣṭafā Ḥijāzī, Egyptian General Book Organization, 1st ed., 1403 AH/1983 CE.
19. **Ṣaḥīḥ al-Bukhārī**, Muḥammad ibn Ismāʿīl al-Bukhārī (d. 256 AH), ed. Muḥammad Zuhayr ibn Nāṣir al-Nāṣir, Dār Ṭawq al-Najāh (facsimile of the Sulṭāniyyah edition with numbering by Muḥammad Fuʾād ʿAbd al-Bāqī), 1st ed., 1422 AH.
20. **Al-ʿAyn**, Abū ʿAbd al-Raḥmān al-Khalīl ibn Aḥmad ibn ʿAmr ibn Tamīm al-Farāhīdī al-Baṣrī (d. 170 AH), ed. Dr. Mahdī al-Makhzūmī and Dr. Ibrāhīm al-Sāmarrāʾī, Dār wa Maktabat al-Hilāl, n.d., n.p.
21. **Gharāʾib al-Qirāʾāt wa Mā Jāʾa fīhā min Ikhtilāf al-Riwāyah ʿan al-Ṣaḥābah wa al-Tābiʿīn wa al-Aʾimmah al-Mutaqaddimīn**, by Abū Bakr al-Iṣfahānī, known as Ibn Mihrān (d. 381 AH), study

and ed. Barāʾ ibn Hāshim ibn ʿAlī al-Ahdal, Ph.D. thesis, Umm al-Qurā University, 1438–1439 AH.

22. **Al-Farīd fī Iʿrāb al-Qurʾān al-Majīd**, al-Muntakhab al-Hamadhānī (d. 643 AH), ed. Muḥammad Niẓām al-Dīn al-Fatīḥ, Dār al-Zamān, Medina-Saudi Arabia, 1st ed., 1427 AH/2006 CE.
23. **Qurrat ʿAyn al-Qurrāʾ fī al-Qirāʾāt**, Abū Isḥāq Ibrāhīm ibn Muḥammad al-Marandī (d. after 588 AH), study and ed. Nusaybah bint ʿAbd al-ʿAzīz ibn Muḥammad al-Rāshid, Ph.D. thesis, Umm al-Qurā University, 1438–1439 AH.
24. **Al-Kitāb**, ʿAmr ibn ʿUthmān ibn Qanbar al-Ḥārithī, Abū Bishr, known as Sībawayh (d. 180 AH), ed. ʿAbd al-Salām Muḥammad Hārūn, Maktabat al-Khānjī, Cairo, 3rd ed., 1408 AH/1988 CE.
25. **Al-Kashf wa al-Bayān ʿan Tafsīr al-Qurʾān**, Aḥmad ibn Muḥammad ibn Ibrāhīm al-Thaʿlabī, Abū Isḥāq (d. 427 AH), ed. Imām Abū Muḥammad ibn ʿĀshūr, Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī, Beirut-Lebanon, 1st ed., 1422 AH/2002 CE.
26. **Al-Lubāb fī ʿUlūm al-Kitāb**, Abū Ḥafṣ Sirāj al-Dīn ʿUmar ibn ʿAlī ibn ʿĀdil al-Ḥanbalī al-Dimashqī al-Nuʿmānī (d. 775 AH), ed. ʿĀdil Aḥmad ʿAbd al-Mawjūd and ʿAlī Muḥammad Muʿawwaḍ, Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, Beirut-Lebanon, 1st ed., 1419 AH/1998 CE.
27. **Al-Muḥtasib fī Tabyīn Wujūh Shawādh al-Qurʾān wa al-Īḍāḥ ʿanhā**, Abū al-Fatḥ ʿUthmān ibn Jinnī al-Mawṣilī (d. 392 AH), Ministry of Awqāf, Supreme Council for Islamic Affairs, n.d., 1420 AH/1999 CE.
28. **Al-Muṣannaf fī al-Aḥādīth wa al-Āthār**, Abū Bakr ibn Abī Shaybah, ʿAbd Allāh ibn Muḥammad ibn Ibrāhīm ibn ʿUthmān ibn Khawāstī al-ʿAbsī (d. 235 AH), ed. Kamāl Yūsuf al-Ḥūt, Maktabat al-Rushd, Riyadh, 1st ed., 1409 AH.

29. **Maʿānī al-Qurʾān wa Iʿrābuh**, Ibrāhīm ibn al-Sarī ibn Sahl, Abū Isḥāq al-Zajjāj (d. 311 AH), ed. ʿAbd al-Jalīl ʿAbduh Shalbī, ʿĀlam al-Kutub, Beirut, 1st ed., 1408 AH/1988 CE.
30. **Maʿānī al-Qurʾān**, Abū Zakariyyā Yaḥyā ibn Ziyād ibn ʿAbd Allāh ibn Manẓūr al-Daylamī al-Farrāʾ (d. 207 AH), ed. Aḥmad Yūsuf al-Najjātī, Muḥammad ʿAlī al-Najjār, and ʿAbd al-Fattāḥ Ismāʿīl al-Shalabī, Dār al-Miṣriyyah li-l-Taʾlīf wa al-Tarjamah, Egypt, 1st ed., n.d.
31. **Muʿjam al-Udabāʾ = Irshād al-Arīb ilā Maʿrifat al-Adīb**, Shihāb al-Dīn Abū ʿAbd Allāh Yāqūt ibn ʿAbd Allāh al-Rūmī al-Ḥamawī (d. 626 AH), ed. Iḥsān ʿAbbās, Dār al-Gharb al-Islāmī, Beirut, 1st ed., 1414 AH/1993 CE.
32. **Al-Mughnī fī al-Qirāʾāt**, Muḥammad ibn Abī Naṣr ibn Aḥmad al-Dahhān al-Nawzawāzī (6th century AH scholar), ed. Dr. Maḥmūd ibn Kābir ibn ʿĪsā al-Shanqīṭī, 1st ed., 1439 AH/2018 CE.
33. **Nuzhat al-Albāʾ fī Ṭabaqāt al-Udabāʾ**, ʿAbd al-Raḥmān ibn Muḥammad ibn ʿUbayd Allāh al-Anṣārī, Abū al-Barakāt, Kamāl al-Dīn al-Anbārī (d. 577 AH), ed. Ibrāhīm al-Sāmarrāʾī, Maktabat al-Manār, Zarqa-Jordan, 3rd ed., 1405 AH/1985 CE.